برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٧ - ٢٠٠٠/٥/١٩

تقارير التقييم

البند ٣ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2000/3/2
31 March 2000
ORIGINAL: ENGLISH

التقييم المشترك للمشروع كينيا ٤٩٦١ (التوسع الرابع) بين برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تقديم المساعدات الغذائية إلى اللاجئين الصوماليين والسودانيين(١)

المستفيدون:	**١٧٨ ٠٠٠ مستفيد**
مدة المشروع:	من ١٩٩٨/١٠/١ إلى ٢٠٠٠/٩/٣٠
تاريخ التقييم:	سبتمبر/أيلول ١٩٩٩
تاريخ إجازة المشروع:	١٩٩٨/٥/١٥

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٤١ ٧١١ ٢٢٨ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٢٠ ٤٤٠ ٥٣٥ دولارا

الموجز

في غياب الحلول الدائمة – وفي ظل المعوقات الاقتصادية والسياسية والبيئية لإقامة اللاجئين – ظل اللاجئون في كينيا معتمدين تماما على المعونة الغذائية من أجل البقاء. وقد أضحت المستويات التغذوية مستقرة وفي الحدود المقبولة. وقد اصبح في الإمكان زيادة الاعتماد على الذات من خلال مبادرات أنشطة الغذاء مقابل العمل إلا أن هذه الزيادة لا ترقى لأن تكون زيادة دالة. وعليه لا بد من ترشيد توزيع الغذاء. وقد كان نظام **البرنامج** للاستخدام المبتكر لزكائب الأغذية الفارغة محل ثناء. وينبغي الاتجاه باستراتيجيات الاعتماد على الذات نحو الاقتصاد الداخلي للمخيمات واحتياجات اللاجئين عوضا عن تنمية المهارات البسيطة. وعلى **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج** أن يطورا منهجا أكثر تماسكا للتخطيط عبر القطاعات بما يشمل الاختيار الجيد للوكالات المنفذة. وينبغي الارتقاء بكفاءة موظفي **البرنامج** لمقابلة متطلبات مذكرة التفاهم الموقعة بين **المفوضية والبرنامج**.

(١) تكونت البعثة من مستشار من **برنامج الأغذية العالمي** (رئيسا) وخبير في التغذية من **منظمة الأغذية والزراعة** وموظف من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): A. Wilkinson رقم الهاتف: 066513-2029

مسؤول التقييم (OEDE): السيدة. مها أحمد رقم الهاتف: 066513-2223

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

المنشأ والأهداف

١- ظل **البرنامج**، منذ عام ١٩٩١، يقدم المساعدة للاجئين الهاربين من ويلات الصراع والاضطرابات الأهلية في كل من الصومال وجنوب السودان وأثيوبيا، الذين ينتهي بهم المطاف في كينيا. كما أنه لوحظ في السنوات القريبة الماضية تدفق اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي واوغندا. وتقول التقديرات أن عدد اللاجئين الآن يزيد قليلا عن ٢٠٠ ٠٠٠ بعد أن وصل العدد إلى ٤٢٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٢، ويوجد أكثرهم في مخيمي داداب بالقرب من الحدود الصومالية وكاكوما بالقرب من الحدود السودانية. يقدر عدد اللاجئين بمخيم داداب بحوالي ١٢٠ ٠٠٠ معظمهم صوماليون، بينما يعيش ٨٠ ٠٠٠ لاجئ (٧٥ في المائة منهم سودانيون) بمخيم كاكوما. وكان العدد الأصلي للمستفيدين من مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة في حدود ١٧٨ ٠٠٠ لاجئ، ولكن تزايدت الأعداد بسبب تدفقات اللاجئين من الصومال والسودان في عام ١٩٩٩.

٢- وقدم **البرنامج** سلعا غذائية أساسية في إطار أربع عمليات طوارئ وستة عمليات للإغاثة الممتدة والتي أجيزت لمدة عامين (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ حتى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠) بتكلفة كلية بلغت ٤١ ٧١١ ٢٢٨ دولارا.

٣- وتقوم **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بالدور القيادي المتمثل في الإشراف على إدارة المخيم، وتوزيع الأغذية وتوفير مدخلات غير غذائية وخدمات اجتماعية بالإضافة إلى دورها المعهود في تقديم الحماية. على أن مذكرة التفاهم بين **البرنامج والمفوضية** والتي تم تنقيحها في عام ١٩٩٧ تتطلب قدرا أكبر من مشاركة **البرنامج** في عمليات رصد وتقييم السلع الغذائية كما أنها تطلع بدور أكثر نشاطا في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد. ومن هذا المنطلق فقد كان التقييم المشترك الذي اطلع به **البرنامج والمفوضية** فرصة طيبة لإعادة النظر في المساعدة الغذائية لبرنامج كينيا للاجئين وفق مستوى التعاون بين الوكالتين. وبالرغم من أن التقييم يركز على مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة، فقد قام الفريق أيضا بتقدير أثر المساعدة طويلة المدى التي قدمت منذ عام ١٩٩١.

٤- وتتمثل الأهداف المباشرة لمشاريع اللاجئين والنازحين الممتدة في: (أ) ضمان حصول كل اللاجئين المسجلين على حصة أساسية من الحصة العامة، (ب) المحافظة على الحالة الصحية والتغذوية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وتحسينها، وهم عادة دون الخامسة، والحوامل والأمهات المرضعات، من خلال برامج التغذية الانتقائية، (ج) تقديم الطعام من خلال برنامج التغذية المدرسية للمحافظة على الحالة التغذوية لتلاميذ المدارس الذين يحتاجون لطاقة إضافية وعناصر تغذوية دقيقة أو تحسينها: (د) إحداث زيادة في نسبة الالتحاق والمواظبة للبنات في المدراس الابتدائية من خلال تقديم عبوات الأغذية الفارغة.

التقدير العام

٥- بالنسبة **للمفوضية** و**البرنامج** والمشاركين من المنظمات غير الحكومية، تميز برنامج اللاجئين في كينيا ولمدة تسع سنوات بالإغاثة الممتدة مع محاولة ضئيلة لكسر حدة الاتكالية إلا أن وطأة الحروب الإقليمية لم تخف، والتوقعات الخاصة بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم هي الأخرى غير مبشرة أما الاستقرار فقد انتظم عدد ضئيل من اللاجئين. زد

على ذلك، فان أعداد سكان المخيمات في زيادة. وفي الوقت الذي تتطلب فيه التدفقات الجديدة للاجئين مساعدة وحماية فإنها، من الناحية الأخرى تسبب اختلالا في الأمن الغذائي والاقتصادي للمقيمين بالمخيمات.

٦- بعثتا تقدير الاحتياجات الغذائية المشتركة بين **البرنامج والمفوضية**[٢] والجهات المانحة، والدراسات التي اطلع بها صندوق إغاثة الطفولة[٣] أيدا الدور المركزي للدعم الغذائي وضرورة الاستمرار في توفير الحصص العامة. إن الإغاثة تبدو النموذج السائد وذلك لأن السياسة المحلية وبيئة المخيم والأحوال الاجتماعية والاقتصادية وسياسة الحكومة مجتمعة تحول دون أي فرصة للحلول المستدامة البديلة. لقد ظل الدعم الغذائي عنصرا مهما للبقاء بالنسبة للاجئين سواء كان لاستهلاكهم أو كسلعة تبادلية. إن المسألة هي مسألة أحقية واستخدام في نفس الآن. حقا إن الترتيبات المطلوبة لإيصال حصص الغذاء العامة لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ مرتان شهريا قد استحوذ على انتباه الوكالات العاملة مما جعل من برامج الاعتماد على الذات مجرد جهد إضافي بدلا عن أن تكون نقطة الارتكاز الأساسية للبرنامج.

٧- ولقد كان السائد في الماضي إن الاعتماد على الذات بالنسبة للاجئين رهين بظروف اقتصادية خارجية تشمل عناصر الاندماج والتجارة وحرية الحركة وفرص العمل وما شابه ذلك. إن الاحتواء القسري وعدم وجود حلول دائمة تجبر المرء على التفكير في جدوى نظام اقتصادي داخلي. يتفق كل المساهمين بمن فيهم اللاجئين أنفسهم أن ثمة "ظلامات" سياسية واقتصادية داخل المعسكرات على المستوى العرقي والعشائري وعلى مستوى نوع الجنس، وهي غالبا ما تكون انعكاسا للحال في أوطان اللاجئين. السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل مدى هذه الطبقية في العلاقات ودرجتها يبرران إعادة النظر بصورة جذرية في أسبقيات الدعم الغذائي؟ ربما يكون هذا مكلفا بل وخطيرا. فالتوزيع المعمم للغذاء ليس نشاطا "قطاعيا"، فهو يتخلل وجود معظم الأنشطة الأخرى للمخيمات. ومهما كانت ضآلة التغييرات فان لها اسقاطاتها على الرفاه والأمن والموارد.

٨- وعلى أية حال، فلا بد من تشجيع مبادرات اللاجئين في السنوات القليلة الماضية ولا بد من تطويرها لاستخدام الدعم الغذائي بطرق مبتكرة . لقد حالف التوفيق **البرنامج** في استخدام عبوات الأغذية الفارغة كحافز للتلميذات للمواظبة على الحضور في المدارس وكمورد لا غنى عنه لبناء فصول إضافية. وإذا كان لا بد من إيقاف عمليات توزيع الغذاء، ولو في أماكن محدودة، ويجب عدم المضي في هذا الاتجاه بدون رصد مؤشرات الانعكاسات على العناصر الهشة. وينبغي فهم عمليات بيع وتبادل السلع الغذائية التي يقدمها البرنامج داخل مجتمع اللاجئين. بل لا بد من بذل أقصى الجهد للفهم والتفريق بين مختلف المجموعات العرقية في المخيمات حتى يمكن التعرف على مقدرتها الكامنة. فعلى سبيل المثال، فقد وجد أن مقدرات اللاجئين السودانيين في كاكوما في مجال تطوير مهاراتهم وفيما يتعلق بالغذاء مقابل العمل أكبر وأكثر أهمية بالمقارنة مع مجتمع الصوماليين في مخيم داداب.

٩- ولم تجد البعثة أي خلل رئيسي في تخطيط وتنفيذ مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة. ويمكننا القول أن البرنامج كان ناجحا قياسيا بأهدافه التي وضعها لنفسه. وبالرغم من المشاكل التي اعترت خط الإمدادات لفترة مؤقتة وبعض المشاكل المتعلقة بالتغذية التي ترتبت على الفيضان بسبب ظاهرة النينو في عام ١٩٩٨، فقد تواصل إمداد الغذاء للمخيمات على نحو أو آخر . لقد رفعت الحصة العامة في عام ١٩٩٨ من ١٩٠٠ سعر حراري للشخص في

(٢) كانت أخر بعثة في أكتوبر/تشرين الأول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧.
(٣) قامت هذه المنظمة بإجراء تقديرات لاقتصاديات الغذاء في معسكري داداب وكاكوما في سبتمبر/أيلول ١٩٩٦، ووقع استكمال لهذه الدراسة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ وسبتمبر/أيلول ١٩٩٩.

اليوم إلى ١٠٠ ٢ سعر بحسب المعايير العالمية. وتعتقد البعثة أنه ينبغي إيقاء الحصة الكاملة لكل اللاجئين في كلا المخيمين.

أعداد اللاجئين والتسجيل

١٠- ثمة مشاكل متعلقة بالتسجيل مثل تسجيل اللاجئين أكثر من مرة و"البطاقات الوهمية" والتدفقات الجديدة للاجئين وما شابهها حدثت على مر الزمن ولا زالت مصدرا لقلق **البرنامج والمفوضية**. وبسبب مشاكل متكررة في أوطان اللاجئين، فان أعداد اللاجئين والتي تقف عند الرقم (٠٠٠ ١٧٨ لاجئ) لا تتطابق مع الرقم والبالغ ٠٠٠ ٢٠٠ أو أكثر الذي سجلته العمليات. تقوم **المفوضية** بتسجيل الوافدين الجدد على نحو منتظم ويتم تحويلهم في مركز استقبال في لوكيشوكيو. ولم تكن هناك زيادة ملحوظة في أعداد اللاجئين في داداب حتى سنة ١٩٩٩ عندما وصل ما بين ٠٠٠ ١١ إلى ٠٠٠ ١٢ لاجئ بسبب الحرب الأهلية في الصومال (كسمايو) ولم يخف هذا التدفق حتى بعد إغلاق الحدود الصومالية (١٩٩٩).

١١- ولم يكن بمقدور **المفوضية** تأسيس إجراءات تسجيل فعالة في مخيم داداب بسبب الموجات اليومية من اللاجئين وقد كان البديل الوحيد المتاح هو إجراء عمليات الفرز في مركز الاستقبال الحدودي في ليبوى وهناك حاجة ملحة لإعادة فتح هذا المركز بعد إغلاقه في أغسطس/آب ١٩٩٩. وقد نما إلى علم البعثة نية الحكومة في إدخال نظام بطاقات هوية للاجئين، كما أقترح في مسودة قانون اللاجئين والتي ستسهل بشكل كبير تقديرات أكثر دقة للأعداد وتساعد في تخفيض مشكلة إعادة التدوير. على أن هذا النظام لن يطبق قبل مضي عام آخر.

١٢- ومن شأن إجراء تجديد البطاقات المزمع تطبيقه في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩ أن يسمح بإعطاء أرقام أكثر دقة لمخيمي كاكوما و داداب. إلا أن هناك ثمة مشاكل لا زالت تحدث لا يمكن تلافيها حتى بعد تطبيق إجراءات تجديد البطاقات. فعلى سبيل المثال فان التقارب الاثني بين اللاجئين الصوماليين والمواطنين الكينيين في داداب قد خلق حالة لوحظ فيها إن بعض اللاجئين المسجلين في المخيم لا يعيشون في المخيمات بينما هناك بعض المواطنين الكينيين مسجلين كلاجئين.

التوزيع العام

١٣- بدأت عمليات توزيع الأغذية من خلال قادة اللاجئين وكبار المجموعات ونشأت بعض التجاوزات في التوزيع وكان ذلك قبيل يوليو/تموز ١٩٩٥. وكان ذلك في وقت فاقت فيه أعداد اللاجئين ٠٠٠ ٣٥٠. وكان هناك ٠٠٠ ١٨٢ بالمعسكرات الساحلية والحدودية حيث كان الاتحاد الدولي للهلال والصليب الأحمر مسؤولا عن التوزيع. وتزامن استخدام نظام رب الأسرة في مشاريع اللاجئين والنازحين الممتدة مع مرحلة الامتداد الثانية وقد طبق النظام أولا في داداب ثم في كاكوما والمخيمات الساحلية. أصبحت الأحوال اليوم أكثر استقرارا بعد التخفيضات الهائلة في الأعداد واستضافة كل اللاجئين في مخيمات كاكوما وداداب.

١٤- وترى البعثة أن كثير من وقت الموظفين يهدر في عملية التوزيع خاصة في كاكوما. في الوقت الحالي ولأسباب أمنية يتم توزيع الأغذية مرتان شهريا. وكان من نتيجة ذلك أن الوكالات المنفذة تستخدم الموظفين والموارد حصرا للتوزيع مما يضر بالبرامج الأخرى. ففي كاكوما مثلا تنخفض نسبة حضور التلاميذ في المدارس أثناء فترة التوزيع،

وقد تضرر من جراء هذا أيضا برنامج الإيواء للاتحاد اللوثري العالمي بسبب تغيب العاملين في مجال الترحيل والخدمات، ويتم احتكار مركبات المشروع مرتان في الشهر لمدة خمسة أيام.

١٥- ويكمن الحل في حزمة من الإجراءات تتمثل في: (أ) زيادة قدرات مراكز التوزيع، (ب) الانتقال إلى نظام التوزيع لمرة واحدة في الشهر، (ج) إيجاد نقاط تسليم أمامية بديلة بطاقة تخزينية لخفض تكلفة الترحيل داخل المخيمات. وقد قطعت المناقشات شوطا في مزايا ومحددات تطوير مخازن بنقاط التسليم الأمامية في كل من المخيمات الثلاثة بكاكوما. فإذا توفر الأمن فان هذا الإجراء قد يساعد في خفض تكلفة التوزيع وتوفير الوقت، على أن إدارة نقاط التسليم الأمامية تقع تحت مسؤولية **البرنامج** وبالتالي قد ينتج عن ذلك إجراءات خاصة بالموظفين في حالة فتح ثلاث نقاط تسليم أمامية بدلا عن نقطة واحدة. وتساءلت البعثة عن السبب في أن تكون إدارة نقاط التسليم الأمامية في كاكوما تابعة **للبرنامج** بينما هي تابعة للوكالة المنفذة (كير) في داداب. لقد أصبحت هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في وسائل توزيع الأغذية بشكل عام ولا بد من البحث في الفعالية الاقتصادية لعدد من البدائل.

الرصد بعد التوزيع

١٦- طبقا للمعايير العالمية، فقد زاد **البرنامج** تشكيلة الغذاء من ١ ٩٠٠ سعر حراري لتصبح ٢ ١٠٠ سعر حراري للفرد الواحد في اليوم وذلك ابتداء من الربع الأول من عام ١٩٩٨ وبحسب إفادات تقارير رصد تشكيلة الأغذية من قبل كل من **البرنامج** ومنظمة أطباء بلا حدود (بلجيكا) فقد احتفظ بهذا المستوى على نحو مستمر.

١٧- على أن الرصد ما بعد التوزيع مقيد بالآتي: (أ) مؤشرات سعر السوق التي يرصدها البرنامج في كلا المستوطنتين، و(ب) فحص تشكيلة الغذاء عند نهاية خط التوزيع بواسطة منظمة أطباء بلا حدود (بلجيكا) في داداب.

١٨- وبسبب الافتقار إلى فرص توليد دخل بديله والنقص المشهود في الأغذية التكميلية ، يضطر اللاجئون إلى بيع جزء من حصصهم ، لتنويع غذائهم وشراء سلع أخرى. ليس في الإمكان التعرف على المقدار الذي يستهلك فعلا من كمية الـ ٢ ١٠٠ سعر حراري والمقدار الذي يباع للحصول على مواد غذائية أخرى بدون دراسة شاملة ومنتظمة لأنماط الاستهلاك لكل أسرة . وعليه ليس في إمكان البرنامج قياس الأثر الذي ترتب على زيادة تشكيلة الأغذية.

عبوات الأغذية الفارغة

١٩- استخدم **البرنامج** العبوات الفارغة (الأكياس والعلب) بعدة وسائل مبتكرة في كل من كاكوما وداداب ، ففي داداب على سبيل المثال، وفي الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ ويوليو/تموز ١٩٩٩ وزع **البرنامج** ٠٦٩ ٧٧٨ كيسا و٧٧٠ ٢١٠ علبة لأغراض متنوعة. أولا وزعت الأكياس (التي تعادل قيمتها في السوق ٨ إلى ١٠ شلنات لكل واحد) للتلميذات في المدارس لتشجيع الالتحاق والمواظبة . وقد ارتفع حضور التلميذات في المدارس الابتدائية في الفترة ما بين عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٩ من ٥٢٤ ١ إلى ٢٩٥ ٨ تلميذة وقد عزى السبب إلى هذا البرنامج التحفيزي. ولا زالت الأكياس والعلب توزع في مختلف برامج توليد الدخل والمهارات في كلا المستوطنتين وذلك لتشجيع المواظبة كما تقدم المصحوبين بآبائهم.

٢٠- ولقد كان الاستخدام الأكثر إبهارا للعبوات الفارغة في داداب حيث تمكن **البرنامج** من جمع مبلغ ٢,٥٢ مليون شلن كيني من بيع العبوات إلى منظمة كير ومن ثم استعمل المبلغ لتمويل بناء ٣٣ فصلا في المدة بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ وحتى أغسطس/آب ١٩٩٩. بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام ٤٥٦ ٩١ علبة في بناء أسوار المدارس

والمراحيض. وقد استعملت العلب أيضا في كاكوما لبناء سقوف المنازل وقد قام بذلك العمل الأطفال القصر غير المصحوبين بآبائهم.

٢١- وانه لمن المفارقة أن الاستمرار في توزيع الغذاء للجميع هو الذي يؤدي ، من خلال منتجاته الجانبية، إلى توليد مزيد من الدخل للاجئين بجانب تزويدهم بمواد البناء قليلة التكلفة.

مسائل تغذوية

مؤشرات تغذوية

٢٢- تم رصد اتجاهات سوء التغذية الحاد وبصورة مستمرة في داداب وكاكوما وذلك باستعمال مؤشرات نسبة الوزن إلى الطول . وقد أبانت المعلومات التي تم جمعها خلال السنوات الثمان الماضية انخفاضا دالا في حالات سوء التغذية المتوسطة والشديدة في كلا المخيمين للأطفال تحت سن الخامسة . فعلى سبيل المثال، وفي داداب فان معدل سوء التغذية العام (أقل من ٨٠ في المائة نسبة الوزن إلى الطول في المتوسط) قد انخفضت من ٣٥ في المائة في سنة ١٩٩٢ إلى أقل من ١٠ في المائة في سنة ١٩٩٩، وانخفضت حالات سوء التغذية الشديدة (أكثر من ٧٠ في المائة نسبة الوزن إلى الطول في المتوسط) من ٨,٢ في المائة إلى أقل من ٢ في المائة لنفس المدة. ويمكن تفسير الفرق الملاحظ، في الوضع التغذوي وانحسار الوفيات بين داداب وكاكوما ، جزئيا في الفرق بين نوعية الخدمات المقدمة. فقد شعرت البعثة أن الخدمات العلاجية التي تقدمها لجنة الإنقاذ العالمية لم تكن بالمستوى المطلوب.

٢٣- وتقيس نسبة الوزن إلى الطول فقط التغيرات الحادة في الوضع التغذوي الذي يمكن أن يحدث تلقائيا لعدة أسباب تشمل كمية الطعام المتناولة، والأمراض والافتقار إلى أساليب رعاية الأطفال السليمة. وما إلى ذلك. فهي لا تقيس مستوى سوء التغذية المزمن الذي يترتب على النقص في التغذية على المدى الطويل.

تشكيلة الأغذية والتغذية التكميلية

٢٤- بالرغم من أن خليط الذرة بالصويا مضمن في تشكيلة الأغذية، إلا أن التدريب في مجال طهي وتخزين هذه الخلطة لم يكن كافيا . لذلك فمن المحتمل أن تكون الخلطة قد فقدت بعض مكوناتها التغذوية الدقيقة مثل الفيتامين (ج).

٢٥- وان نقص عناصر التغذية الدقيقة ، خاصة نقص الحديد، لا زال محل الاهتمام في المعسكرين. وما لم تتخذ إجراءات كبرى لتحسين تشكيلة الأغذية وذلك بإضافة الأغذية التكميلية فان المشكلة ستظل قائمة. أن نداءات **المفوضية** المتعلقة بالأغذية التكميلية لم تسفر عن شيء أولا بسبب نقص المال اللازم وثانيا بسبب مشاكل إمدادية. وبغض النظر عن الإمدادات الخارجية، فلا بد من البحث في أنشطة إنتاجية كالبستنة وتحضير الطعام وتصنيعه وحفظه.

التغذية الانتقائية

٢٦- من حق الأطفال دون سن الخامسة الذين يقعون بين ٧٠ في المائة و٨٠ في المائة من متوسط نسبة الوزن إلى الطول الحصول على حصص تكميلية تمنحهم ما بين ٨٥٠ إلى ٩٠٠ سعر حراري للفرد يوميا أما الأطفال الذين تقل

نسبة وزنهم إلى طولهم عن ٧٠ في المائة فيدخلون المستشفى ليحصلوا على تغذية علاجية تحتوي على الأطعمة الجافة ذات الكثافة العالية (كالحليب منزوع الدسم والزيت والسكر) والتي تزودهم بحوالي ٣٠٠ ١ سعر حراري للفرد في اليوم – بالإضافة إلى الرعاية الطبية اللازمة. وما أن تتحسن أحوالهم حتى ينقلون إلى مراكز رعاية نهارية حيث يستمرون في تناول الوجبات المطبوخة والرعاية الطبية اللازمة حتى يصلون إلى مستوى الـ ٧٥ في المائة من نسبة الوزن إلى الطول. ومن ثم ينخرطون في برنامج التغذية التكميلية.

٢٧- وتعتبر نسبة إعادة الالتحاق ببرنامج التغذية التكميلية عالية في كاكوما. وكما هو الحال في كل برامج التغذية المنزلية فليس هناك ضبط لاقتسام التغذية التكميلية مع أفراد الأسرة الآخرين ومع ذلك فيبدو أن هناك تركيزا أكثر على تقديم الطعام مع تركيز أقل على الجوانب التعليمية مثل الرضاعة والفطام وغيرها ويمكن تفسير هذا جزئيا في إطار المستوى المتدني للمعرفة والتدريب للعاملين في الميدان والذين يختارون من مجتمع المخيم.

٢٨- وقد لاحظت البعثة أنه، وبسبب نقص الموظفين ، فانه لم يصار إلى مراقبة التغذية العلاجية والمنزلية كما أهملت البرامج التدريبية في كلا المعسكرين.

٢٩- وكان هناك الكثير من الخلل وعدم الانتظام في التغذية التكميلية الموجهة نحو الأمهات المرضعات والحوامل ومرضى السل والإيدز. ونجد، في كاكوما أن التغذية التكميلية للنساء قبل وبعد الولادة تعتمد على التقديرات الذاتية، بينما نجد أن هذه البرامج قد أدخلت مؤخرا في معسكر داداب بعد فترة انقطاع دامت لأكثر من عام.

القصر غير المصحوبين في كاكوما

٣٠- بدأ البرنامج بتقديم الوجبات المطهية في كل المدارس في كاكوما حوالي نهاية عام ١٩٩٧، وذلك للتصدي لحالات سوء التغذية والأنيميا اللتان انتشرتا بين الصبيان السودانيين القصر غير المصحوبين[٤]. ولم يكن من المناسب حصر البرنامج على هذه الفئة فكان لا بد من توجيه برنامج التغذية لكل أطفال المدارس البالغ عددهم ٠٠٠ ١٧ تلميذا وفعلا بدأ البرنامج في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧، وكانت نسبة ٢٥ في المائة من هذا العدد من التلميذات. لقد أجرى مركز مكافحة الأمراض دراسة في عام ١٩٩٨ فوجد أنه بالرغم من أن انتشار الأنيميا بين الأولاد المراهقين كان عاليا فانه لم يكن هناك ثمة فرق بين النسبة التي رصدت في أوساط المراهقين السودانيين الذين يرافقهم ذووهم، كما لم يكن هناك فرقا بين هؤلاء وأي مجتمع في أفريقيا. وبما أنه لم تجر أي مسوحات بعد دراسة مركز مكافحة الأمراض فلم يكن بالإمكان قياس أثر برامج التغذية المدرسية. وكما وجد في كثير من البرامج الشبيهة فان قياس أثر هذا التدخل المحدد في غاية الصعوبة في وجود عدة متغيرات أخرى.

٣١- وهناك مجموعات من السكان أكثر هشاشة وتأثرا من مجموعات القصر الناضجين وبالتالي يصبح من الصعب تبرير الاستمرار في مثل هذا التدخل على أسس تغذوية فحسب بدون أدلة تعزز النتائج. وعليه، ما كان في السابق عبارة عن تدخل تغذوي أصبح برنامجا غذائيا مؤسسا بمفهوم جد مختلف. لقد أبان تقرير الاقتصاد الغذائي الذي أعدته منظمة إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) أن التغذية المدرسية "يمكن أن تلعب دورا هاما في مقابلة احتياجات الأطفال الأكثر فقرا من الحد الأدنى للسعرات الحرارية" وبما انه قد مضت مدة ١٢ شهرا أخرى منذ الأثني عشر شهرا الأولى للبرنامج الغذائي، فينبغي على **المفوضية والبرنامج** والوكالات المنفذة أن يراجعوا وبسرعة أهداف وفوائد البرنامج.

---

(٤) يبلغ هذا العدد وفقا لتقديرات منظمة الاتحاد اللوثري ٣٨١ ١ طفلا.

٣٢- الكثيرون من "القصر" غير المرافقين يقومون بزراعة الخضر وريها بالمياه المراقة، ولكن غير معروف ما إذا كان هذا المصدر الهام والإضافي للتغذية يباع أم يستهلك أم يبادل بسلع أخرى.

استراتيجيات الاعتماد على الذات

الاتجار في السلع الغذائية

٣٣- بإجماع اللاجئين وممثلي الوكالات وجد أن الاعتماد على الذات ليس بديلا محرزا بالنسبة لأناس يعيشون في بيئة مقفولة وقاحلة. إن الإدماج كحل دائم لا يبدو من اهتمامات الحكومة، مع أن البعثة قد وجدت مستوى مدهشا من التكامل الاقتصادي بين اللاجئين والسكان المحليين. وفي داداب بالذات فان عدد لا يستهان به من الكينيين يعملون "كوسطاء" تجارة في السلع الغذائية بين المخيمات والمدن الإقليمية. وفي كاكوما يشتري أهل التركانا كميات صغيرة من الحصص من اللاجئين ويبيعونها في نهاية المطاف في الأسواق المحلية.

٣٤- ولقد اشتمل رصد ما بعد التوزيع حتى الآن على تسعير السلع بصورة منتظمة في الأسواق المحلية عن طريق البرنامج. أضف إلى ذلك فان منظمة كير في داداب والاتحاد اللوثري العالمي (من خلال منظمة دون بوسكو ومنظمة JRS) في كاكوما قد شجعا على تطوير المهارات وأنشطة توليد الدخل والتي اجتذب بعضها سوقا خارجيا. ففي داداب، على سبيل المثال، تمنح القروض لبعض اللاجئين لإنشاء بعض الأعمال في السوق والتي تنتمي بدورها الى "تصدير" بعض الأغذية. يقدر بأن ما يصل إلى ٢٠ في المائة من السلع الغذائية للبرنامج تباع بواسطة اللاجئين للحصول على المواد الاستهلاكية الأخرى (تشمل أغذية مختلفة). ما لم يعرف بعد هو كيفية وحجم هذه التجارة وما أثر هذا على مجتمع اللاجيئن ككل. تعتقد البعثة أن من الضروري الحصول على صورة أوضح للاقتصاد الداخلي لمخيمات اللاجئين والاقتصاد الخارجي في مواجهة التجار الكينيين. إن الرصد المنتظم للتجارة بين المخيمات والمدن المحلية ينبغي أن يحدد مستويات الأغذية "المصدرة" وما إذا كانت هذه بالمستويات المطلوبة.

الغذاء مقابل العمل

٣٥- تعتقد البعثة إن من المفيد تحديد ثلاث فئات أساسية للاجئين تتمثل في الثروة والوصول إلى الموارد وهي على التوالي: اللاجئون الذين يتمتعون بفرص للاتجار ، اللاجئون الذين يجدون فرص للعمل، والذين لا يملكون فرصا للحصول على الدخل. ومن الواضح أن الفئة ذات الدخل العالي فئة قليلة[٥] وان إيجاد استراتيجية لتوزيع الغذاء على نحو يفرق بين اللاجئين هي استراتيجية غير عملية وذلك (أ) لأن الفئات الأكثر هشاشة تشكل الأغلبية الغالبة (ب) مع أن هذه الفرضية لم تختبر، فان مقاومة توزيع الأغذية القائم على أساس من التفرقة قد يؤدي إلى اضطرابات أمنية (ج) إن الديناميات الاجتماعية للمخيمات ربما "تعيد توازن" توزيع الأغذية بطريقة لا تؤدي إلى تحسين فرص الفئات الأكثر هشاشة.

(٥) تبين مؤشرات صندوق رعاية الطفولة المملكة المتحدة أن أعداد أفراد هذه الفئة قد زادت خلال السنوات الثلاث الأخيرة ما بين ١٠ إلى ١٥ في المائة.

٣٦- وان توجيه الطعام من خلال آليات بديلة مثل الغذاء مقابل العمل – والذي يشمل، مثلا، تنمية المهارات وتحسين الظروف البيئية – ربما يصبح ممكنا في نطاق محدود. تعتقد البعثة أن فرص نجاح مشاريع رائدة من هذا القبيل أكثر وضوحا في كاكوما منه في داداب. وعلى سبيل المثال فان مشاريع مستجمع الأمطار لتوسيع بساتين الخضر من المشاريع التي يمكن إن تعود بالفائدة على مجتمع السودانيين بالتحديد. على أنه لا بد لأي تحسين في البنيات الأساسية أن يتم بالتعاون الوثيق ومشاركة السلطات الكينية المحلية ولا بد من بذل الجهود ليضم المشروع مجتمعات التركانا الأكثر عوزا في مثل هذه المشاريع.

توليد الدخل

٣٧- حتى يتمكن اللاجئون من الحصول على السلع غير الغذائية لا بد لهم من بيع جزء من حصصهم الغذائية. معظم برامج التدريب التابعة للمنظمات غير التطوعية غير موجهة نحو المهارات "القابلة للتسويق" داخل المخيم ولكنها موجهة نحو المهارات الخاصة بالتوظيف "عند العودة". إنتاج البضائع ذات التكلفة المنخفضة مثل الأحذية والملابس والصابون وغيرها. لم تأت ضمن الأسبقيات – عليه لا بد من إعادة توجيه التدريب في مجال المهارات في هذا الاتجاه مع تقديم بعض الحوافز للذين يشاركون في التدريب.

الأسبقيات في إطار تمايز الجنسين

٣٨- يوضح الجدول التالي موجز أرقام إحصاءات الجنسين في ١٩٩٩/٩/١ في كلا من داداب وكاكوما:

	مجموع السكان	الإناث تحت سن ١٨	الإناث فوق سن ١٨	نسبة الإناث للمجموع
كاكوما	٨١ ٣٤٣	١٦ ٢٥١	١٦ ٧٢٠	٤٠,٥
داداب	١٢٢ ٧١٢	٢٨ ٨٠٢	٢٧ ٧٢٥	٤٦

٣٩- وتقتضي التزامات **البرنامج** تجاه النساء اتخاذ خطوة إيجابية تجاه النساء في كل مستويات البرمجة. في كاكوما وداداب ثلاث مجالات رئيسية تعمل في إطارها برامج دعم المرأة وهي:

(أ) **التوزيع:** قام **البرنامج والمفوضية** والوكالات المنفذة ببذل جهود تضامنية لتشجيع أعداد أكبر من النساء للحصول على الحصص بالإنابة عن أسرهم وقد لوحظ زيادة حضور المرأة في أنشطة التوزيع، ولكن يجب أن يفهم مقرونا مع الآتي: (أ) في داداب، هناك أفضلية للنساء الصوماليات، بحسب التقاليد، لاستلام الغذاء على أية حال، (ب) في كلا المعسكرين لا تعطى المرأة بالضرورة الأسبقية في مواقع التوزيع نفسها.

(ب) **المشاركة:** لاحظت البعثة زيادة مشجعة في عضوية النساء في كل هياكل ولجان العمل الاجتماعي بما يشمل قبول النساء "كناطقات" باسم مجموعاتهم العرقية. إلا أن اشتراك النساء السودانيات في كاكوما لا زال منخفضا.

(ج) **العنف الموجه ضد النساء:** لقد قامت الجهات المنفذة في كاكوما (الاتحاد اللوثري العالمي) وداداب (كير) بتكوين مجموعات من النساء يتناولن قضايا العنف والسرقة والنهب المسلح.

٤٠- وقد عبرت النساء في كثير من المناسبات عن قلقهن حول المرات العديدة التي وقع فيها تهجم جنسي أثناء جمع حطب للوقود خارج المخيمات – ففي داداب مثلا ١٤٩ حالة عنف جنسي أبلغت إلى **المفوضية**. وقد انخفض هذا الرقم إلى ٤٥ في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب ١٩٩٩. ابتداء من يوليو/تموز ١٩٩٨ قامت الوكالة الألمانية للتعاون الفني بتوزيع ٢٥ في المائة من احتياجات كل الأسر من حطب الوقود. إلا أنه ليس هناك ارتباط بين توزيع حطب الوقود وانخفاض حالات التهجم الجنسي وذلك يعزى للآتي : (أ) الحالات المبلغ عنها غير مفصلة وهي تحدث داخل وخارج المعسكر، و(ب) أوضح المسح الذي قامت به الوكالة الألمانية للعون الفني في الفترة بين نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ أن هناك نسبيا عدد أقل من النساء يخرجن من المخيم فقط لجمع حطب الوقود وخلص المسح إلى أنه لا بد من التحفظ الشديد في القول بوجود أي ارتباط.

٤١- وان إيجاد صلة بين جمع حطب الوقود وحالات الاغتصاب قد أصبح هاما بسبب وجود منحه تبلغ مليون ونصف من الدولارات مقدمة من وزارة الداخلية الأمريكية (مكتب السكان واللاجئين والهجرة) حولتها **المفوضية** بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الفني لبرنامج توزيع حطب الوقود وقد جاءت المنحة بناء على الربط المشار إليه أعلاه. وبصرف النظر عن خطورة جرائم الاغتصاب وعدم الشعور بالأمن في المعسكرات بشكل عام، يجب أن نتذكر أن **المفوضية** (ومعايير الاختيار لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية) في إطار برنامجها للاستيطان تعطي أفضلية لضحايا العنف الجنسي، وقد لوحظ بعض التجاوزات في هذا النظام.

٤٢- تم تشغيل ٣ ٠٠٠ من اللاجئين بنظام الحوافز (أي الذين تدفع لهم بعض وكالات الدعم)، و٤٠ في المائة من هؤلاء من النساء، وقد تم تشغيلهم في الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٨ بواسطة المنظمات التطوعية في مجالات التعليم وصحة المجتمع والأمن ومناولة وتوزيع الأغذية. يقدر دخلهم من تلك الأنشطة بمبلغ ٢٩ دولارا في الشهر. وقد أعربت **المفوضية** عن أنه بالرغم من الانخفاض في أعداد العاملين مقابل الحوافز بعد التخفيضات في ميزانيتها في عام ١٩٩٨، إلا أن هذه الحوافز تمثل بين ١٥ إلى ٢٠ في المائة من ميزانيتها التي تحول عن طريق المنظمات التطوعية. ويمثل ذلك مضافا إليه مدخلات **البرنامج** المحددة من الحوافز لكثير من المشاريع استراتيجية إضافية وهامة خاصة بالمدخلات غير الغذائية لتحسين الأحوال المعيشية.

مشاركة المجتمع

٤٣- يعتبر العمال الذين يعملون مقابل الحوافز من الفئات الاقتصادية الهامة بين اللاجئين. وفي داداب انخفض الرقم من ١ ٧٣٠ عاملا في عام ١٩٩٩ إلى ١ ٢٨٣ عاملا في عام ١٩٩٩، وفي كاكوما في نفس العام ارتفع الرقم من ١ ١٥٠ عاملا إلى ١ ٣٥٠ عاملا. وإذا أخذنا في الاعتبار الزيادات في عدد السكان في كلا المخيمين منذ عام ١٩٩٦، نجد أن النسبة المئوية للعمال مقابل الحوافز قد انخفضت بصورة دالة. المنظمات التطوعية تعزو السبب الأساسي في انخفاض العمال إلى تخفيضات ميزانية **المفوضية** في عام ١٩٩٧، مع أن البعثة قد وجدت أن إعادة هيكلة وترشيد الخدمات كانا في بعض الحالات ضروريان ولم يؤثرا تأثيرا كبيرا على نوعية البرنامج.

٤٤- آليات مشاركة وإدارة المجتمعات المحلية كما وضعهتا الوكالات المنفذة في المنظمات التطوعية تشمل الآتي:

في كاكوما – يشارك قادة المجموعات (الذين يتم اختيارهم من كل من المجموعات العرقية الثمانية) في كل الاجتماعات القطاعية وهم المفتاح للاتصال بالمجتمع وتبادل المعلومات. هنالك اجتماعات اسبوعية تشمل الحماية وخدمات المجتمع، أضف إلى ذلك فان مسائل الدعم الغذائي تبلغ من خلال لجنة الأغذية الاستشارية. لا تتطابق آلية قائد المجموعة مع الخدمات التي تقدم على مستوى المجموعة، بل إن هذه تتم على المستويات الفردية. كما أن عملية توزيع الأغذية، على سبيل المثال، لا تسمح بأي مستوى من المسئولية المجتمعية أو تعزيز القيم الثقافية الإيجابية في التعرف على الفئات الأكثر احتياجا.

في داداب – فان برنامج كير للإدارة الذاتية للمجتمعات، والذي يطلع فيه اللاجئون بدور فعال في إدارة وتنفيذ كل الأنشطة القطاعية أدخل عام ١٩٩٨ بهدف إحداث قدر أكبر من المشاركة والاعتماد على الذات. ويبدو أن برنامج الإدارة الذاتية للمجتمع يطرح خطأ كإستراتيجية (للاعتماد على الذات). ففي عملية توزيع الأغذية مثلا فإن مكونه الإداري يختص بتنفيذ ما تم مسبقا إنجازه عن طريق العمل بتنفيذه مرة أخرى عن طريق العمل التطوعي. إن التركيز هنا على إيصال الخدمة وليس على التقوية والتمكين.

اللاجئون والسكان المحليون

٤٥- منذ إنشاء مخيم كاكوما للاجئين في عام ١٩٩١ نما عدد السكان المحليين من حوالي ٥ ٠٠٠ إلى نحو ٣٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ وفي داداب ارتفع عدد السكان من ٨٠٠ في عام ١٩٩٢ إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ (١٨ ٠٠٠ في المنطقة ككل). في داداب ، فإن الولاءات العرقية (عادة في شكل عشائري) والتجارة المرتبطة به قد ضمنا نوع من التكافل بين سكان المخيم والسكان المحليين. والأمر مختلف في كاكوما. فهنا ، نجد أن السكان المحليين من التركانا، وعقب سنوات متتالية من القحط وعدم وجود بنية أساسية للاستثمار، يعتبرون أسوأ حالا من اللاجئين، حقا إن توزيع الأغذية في كاكوما يخلق قطبا يجذب الرعاة من التركانا (خاصة النساء والأطفال) للاستفادة في تأدية أعمال ضئيلة بجانب الاتجار في أشياء بخسة والتسول.

٤٦- وان الدمار للبيئة الذي أحدثه استيطان اللاجئين في كاكوما ربما كان سيكون أكثر ضررا في داداب .لقد خلصت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة للبرنامج في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ إلى أن مشاريع الغذاء مقابل العمل في مجالات مثل إعادة زراعة الأشجار وإدارة المياه والصحة يمكن أن يكونا مدخلا لتحسين الأحوال للسكان المحليين وفي نفس الوقت يساعد في تخفيف التوتر بينهم واللاجئين.

التنسيق والتخطيط والتوظيف

التخطيط المشترك

٤٧- تتطلب مذكرة التفاهم بين **المفوضية والبرنامج** والتي نقحت في عام ١٩٩٧ تعاونا وثيقا في تخطيط أنشطة المخيمات. وقد وجدت البعثة أن ذلك التعاون قد تحقق ، ولكن كان من دواعي قلق البعثة عدم وجود خطة مشتركة على مستوى المخيم فيما يتعلق بالاتي: (أ) التنسيق فيما بين الوكالات (ب) تطوير مؤشرات الرصد، و(ج) استراتيجية انسحاب تدريجي يمكن تصورها على المدى الطويل. أوصت بعثة تقدير الاحتياجات الغذائية المشتركة لعام ١٩٩٧، والتي تشمل **البرنامج والمفوضية** والمانحين، بتحضير خطة عمل مشتركة يتم تحديثها كل ثلاث أشهر لمخيمي داداب وكاكوما. وبالرغم من أن المطالبة بإجراء تحديث كل ثلاث أشهر ربما كان غير واقعي فقد تم تحضير صياغة الخطة مرة واحدة في داداب (١٩٩٧) ولم يتم صياغة خطة في كاكوما.

٤٨- أكدت البعثة على أهمية خطة عمل مشتركة تستشرف المستقبل مع التركيز على النتائج المتوقعة والأدوار التي تتفق عليها الوكالات. وينبغي إعادة مناقشة هذه الخطة وإعادة صياغتها كل ١٢ شهرا.

كفاءة موظفي البرنامج

٤٩- وتم وضع مذكرة التفاهم المنقحة بين **البرنامج والمفوضية** قيد التنفيذ في عام ١٩٩٧ تطالب بالتكافؤ في المفاوضات على مستوى الميدان. غير إن البرنامج قد قام بتعيين موظف صغير في كاكوما مما خلق بعض المشاكل في تنفيذ مذكرة التفاهم . في كل الأحوال التي نشأ فيها خلاف في الرأي (مثلا في مستوى إشراك المنظمات التطوعية في تحضير خطة العمل المشتركة) كان رأي **المفوضية** هو الرأي السائد. رفع مستوى موظفي البرنامج اعترف به كقضية فقط بعد إجازة التوسع الرابع للمشروع ٤٩٦١ في مايو/أيار ١٩٩٨، مما يعني أن أي تغييرات لا تكون سارية المفعول إلا بعد نهاية المرحلة الحالية للمشروع (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠).

٥٠- يغطي المخيمات الثلاثة في كاكوما راصدتان ميدانيتان فقط . وهما مسئولتان عن رصد الأغذية ومتابعة أسبقيات قضايا تمايز الجنسين. وبالرغم من أنهما مدربتان تدريبا جيدا ، ينبغي أن ينضم أليهما راصد ميداني واحد على الأقل حتى يمكن تغطية كل مخيم بكفاءة. وبالمثل وبتركيب مستودعان متنقلان، مما يصل بإعداد المستودعات إلى ثمان، يصبح من الضروري توظيف كاتب نقاط تسليم أمامية على الأقل. وباختصار فان حجم الموظفين والمعدات بما يشمل المركبات غير كاف لحجم العمل في كاكوما. وبالرغم من أنه قد تم شراء الحواسيب والمركبات فإنها محجوزة لشهور في ممبسا في انتظار إفراج الحكومة عنها.

مذكرة التفاهم وكفاءة الموظفين

٥١- تبين التعديلات التي أدخلت على مذكرة التفاهم بين **البرنامج والمفوضية** (آخر مسودة صدرت في عام ١٩٩٧) تعاظم المسئولية بالنسبة للبرنامج خاصة فيما يتعلق بالرصد المشترك وتصميم البرنامج وتحديد أسبقيات الدعم الغذائي – هذه المسئوليات مقترنة مع التزامات **البرنامج** تجاه النساء تقتضي زيادة أعداد الموظفين. حاليا موظفو **البرنامج** في الميدان متضررين في ثلاث أوجه رئيسية: أولا، في داداب وكاكوما، رؤساء المكاتب الفرعية في درجة وظيفية أقل من

نظرائهم في **المفوضية**، ثانيا، لم يتلق الرصاد الميدانيون تدريبا كافيا للقيام بأدوارهم المتعاظمة، وثالثا الزيادة في حجم العمل لم تقابلها زيادة في أعداد الموظفين. لقد كان هناك التباسا بين **المفوضية والبرنامج** حول دور كل واحد منهما ، مما ننتج عنه عدم فهم من جانب **المفوضية** لمسؤوليتها المشتركة، مثلا، عن الرصد بعد التوزيع وعلى مستوى الأسر.

٥٢- وضح للبعثة إن القيود المالية العامة قد حددت حجم التوظيف والموارد ليس فقط على مستوى المخيم بل أيضا في البرنامج بأكمله. وينعكس هذا على الأمن وتخصيص المركبات والتدريب. وبصرف النظر عن هذا التقصير، فان البعثة ترى إن البرنامج يتمتع بفعالية اقتصادية تفوق برامج شبيهة تابعة **لبرنامج الأغذية العالمي** في شتى أنحاء العالم، وذلك قياسا على نجاح البرنامج في مجالي توصيل السلع والتوظيف.

التوصيات

عامة

٥٣- يعطى كل اللاجئين حصة كاملة عامة تبلغ ٢ ١٠٠ سعر حراري للفرد الواحد في اليوم وفي كلا المعسكرين.

تسجيل اللاجئين

٥٤- تقوم **المفوضية** بالتنسيق مع السلطات المحلية بإعادة تأسيس مركز استقبال ليبوى (الحدودي) لفرز اللاجئين الوافدين من الصومال. ولا يجوز تسجيل اللاجئين بالمعسكرات.

٥٥- تشجع **المفوضية** إدخال نظام بطاقات الهوية للاجئين على وجه السرعة تمشيا مع سياسة الحكومة وتقوم بتزويد الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٥٦- تقوم **المفوضية والبرنامج**، بدعم من الحكومة، بتأسيس إجراءات لتقدير حجم ونتائج التجاوزات في تسجيل اللاجئين.

توزيع الأغذية

٥٧- في كاكوما على وجه الخصوص، تقوم **المفوضية والبرنامج** والوكالات المنفذة بإعادة النظر في أمر توزيع الأغذية مع أيلاء الأهمية لموضوع الأمن. ينبغي لكل مراجعة تقوم بها الوكالات وضع المتغيرات الآتية في الاعتبار:

(أ) العودة للتوزيع الشهري،

(ب) اتخاذ خطوات مصاحبة لتحسين الأمن في المجتمعات المحلية لضمان سلامة المخزون من الأغذية المنزلية،

(ج) تحليل تكلفة وفوائد إيجاد نقطة تسليم أمامية في كل مخيم،

(د) تقدير تكلفة وفوائد أن تكون إدارة نقاط التسليم الأمامية تحت إدارة البرنامج مقابل كونها تحت إدارة الوكالات المنفذة،

٥٨- تمشيا مع متطلبات مذكرة التفاهم بين **المفوضية** والبرنامج، تأسيس نظام للمراقبة المنتظمة للأمن الغذائي الأسرى على أساس العينة لأجل رصد أنماط الاستهلاك، وتنويع الوجبة الغذائية وتوزيع الأغذية بين الأسر.

مؤشرات متعلقة بالتغذية

٥٩- بما أنه لم يعد غالبية اللاجئين يعيشون تحت ظروف طوارئ حادة ، يكون من المستحسن بأن تضمن المسوحات السنوية معايير إضافية مثل نسبة العمر للطول ومؤشر كتلة الجسم للبالغين والوزن المنخفض عند الولادة والتي ستمكن من قياس سوء التغذية المزمن.

٦٠- هناك حاجة لمدخلات إضافية لتحسين نظام مراقبة الصحة والتغذية في كاكوما ، يكون أبعد أثرا من الاستشارات التي تقدم حاليا بين الفينة والأخرى. في داداب، تقوم منظمة أطباء بلا حدود (بلجيكا) بتسجيل المعلومات وتحليلها وتفسيرها بمستوى مهني جيد. ينبغي تطبيق نفس المعايير في كاكوما.

تشكيلة الأغذية والتغذية التكميلية

٦١- على **المفوضية** الإسراع في إيجاد وسائل لتعزيز التدريب وطرق عرض طبخ خليط الذرة بالصويا لمنع فقدان عناصر التغذية الدقيقة أثناء التحضير.

٦٢- وعلى **المفوضية** أن تخصص الموارد اللازمة لتوفير التغذية التكميلية بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، على **المفوضية** أن تتدارس الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج المحلي بما يشمل أساليب صناعة وحفظ الطعام.

التغذية الانتقائية

٦٣- وعلى **المفوضية** والوكالات المنفذة الأخرى بذل الجهد لتدريب الأمهات على تغذية الأطفال في كلا المستوطنتين.

٦٤- ينبغي تكوين مجموعة من العاملين في حقل التغذية وذلك لتأسيس معايير لاختيار المستفيدين من التغذية. بناء على محادثات أخرى داخل مجموعة التغذية العاملة ، تقترح البعثة تخفيض معايير الاختيار للتغذية لتصبح ٧٥ في المائة من نسبة الوزن إلى الطول عند الدخول و٨٠ في المائة من نسبة الوزن إلى الطول عند الخروج. وفي نفس الوقت تتم دراسة حالات مميزات الأسر التي تصدر منها بعض التجاوزات والأسر التي يعاد إدخالها في البرنامج عدة مرات وتعطى الأسبقية لهذه الأسر أثناء الزيارات المنزلية.

٦٥- وعلى **المفوضية والبرنامج** أن تطلبا من الوكالات المنفذة تقييما لبرنامج التغذية الانتقائية بعد سنتين من تنفيذ التغيرات المذكورة آنفا . تولى الأهمية بعدئذ للانتقال من التغذية الانتقائية إلى توزيع الحصص العامة، بينما يحتفظ ببرنامج التغذية العلاجية والتعليم المكثف في مجال التغذية الخاص بالأمهات. ولعمل ذلك لا بد من إيجاد نظام تسجيل جيد التنظيم للدخل وللمترددين ومدة الإقامة بالإضافة إلى انتهاج الصرامة في إعداد التقارير الشهرية.

٦٦- على **المفوضية** والوكالات المنفذة مراجعة إجراءات عملها على النحو التالي:

(أ) ينبغي إعطاء التغذية التكميلية للحوامل على أساس التقرير التغذوي،

(ب) بالنسبة للأمهات المرضعات تعد بطاقة حصة للأطفال حديثي الولادة مباشرة بعد الولادة، وهذا من شأنه أن يمكن الأمهات اللائي تتعاطين حصص الطعام، من تحسين غذائهن وبالتالي در لبن أكثر للطفل حتى مرحلة الفطام. يعطى هذا النهج الأم فرصة أفضل لتنويع غذائها من خلال شراء الأطعمة المغذية مثل اللحم والحليب والخضروات الخ.

القصر غير المصحوبين في كاكوما

٦٧- على **المفوضية والبرنامج** والوكالات المنفذة مراجعة أهداف برنامج التغذية المدرسية وقياس أثر التدخل التغذوي الأصلي ما أمكن ذلك، وتقدير الخيارات المتاحة للاستمرار فيه أو اتخاذ إجراءات أخرى على ضوء نتيجة القياس.

٦٨- يجب تأسيس ربط بين إنتاج الخضروات والاستهلاك والتعليم في مجال التغذية في المدارس حتى يعي الأولاد السودانيون على وجه الخصوص القيمة الغذائية للموارد المحدودة المتاحة لهم.

الاتجار في السلع الغذائية

٦٩- ينبغي على **المفوضية** أن تقوم وبانتظام برصد العلاقات التجارية بين اللاجئين، و (الوسطاء) والمتعهدين والمشترين الكينيين. على أن يشمل هذا تحليلا للآتي: (أ) الأهمية النسبية للدعم الغذائي كسلعة تبادلية، (ب) فيما إذا كان الدعم من كمية الأغذية (والموارد الأخرى) "المصدرة" من المخيم متسقة مع المستويات المقبولة من التبادل (وان لم يكن ذلك كذلك ، فلماذا؟).

الغذاء مقابل العمل

٧٠- تجرى دراسة جدوى لمشروع رائد للغذاء مقابل العمل في كاكوما قائم على مستجمعات الأمطار (من الفيضانات الموسمية) مع زراعة الخضروات على ضفة النيل. على أن تشتمل الدراسة على تحليل للتكلفة والفوائد وتشمل تقدير لمشاركة المجتمع المحلي في أعمال الرصد والإدارة وتقرير للموارد المطلوبة من **البرنامج والمفوضية**.

توليد الدخل

٧١- كخطوة نحو توليد الدخل في إطار البرنامج يوجه التدريب في مجال المهارات ليشمل المنتجات ذات التكلفة المنخفضة القابلة للتسويق. يجب أن يكون هناك بعض الحوافز للمشاركين في برنامج التدريب وتوفر المواد لهذه الأغراض بالمجان.

قضايا الجنسين

٧٢- يهتدي بالنتائج والتوصيات التي توصلت إليها **المفوضية والبرنامج** في دراسة قضايا الجنسين بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ مع القيام بتحديث الدراسة وجعلها في متناول كل الوكالات المشاركة.

٧٣- تقوم **المفوضية** بتقدير الوضع الأمني لأجل التعرف على بعض نقاط الضعف الرئيسية في الترتيبات الحالية. وإذا وجد إن الإجابة تكمن في اتخاذ إجراءات للحماية الذاتية للمجتمع (النوبات الليلية للحراسة والتسوير بشكل أفضل) يتم تخطيط منهج ما بين الوكالات لتناول المشكلة ويعكس هذا في خطة العمل المشتركة السنوية.

مشاركة المجتمع

٧٤- تشجع **المفوضية** والوكالات المشاركة لإعادة تقدير المصطلحات والواجبات الموكلة للمشاركين من اللاجئين حتى يتم تفريق واضح بين المشاركة والإدارة الذاتية والتمكين.

٧٥- يسعى لبذل جهد أكبر، خاصة في داداب، لضمان الحيدة في اختيار ممثلي المجتمع وأنهم لا يمثلون دائما فقط الصفوة السياسية أو الاقتصادية. ويجوز إدخال نظام التمثيل على مستوى المناطق.

اللاجئون والسكان المحليون

٧٦- على **المفوضية** والحكومة والبرنامج والوكالات المنفذة إجراء دراسة جدوى على مشاريع الغذاء مقابل العمل التي يستفيد منها السكان المحليون من التركانا في كاكوما مع تناول الآثار السالبة لإقامة اللاجئين على المدى الطويل.

التنسيق والتخطيط والتوظيف

٧٧- يتم تحضير خطة عمل مشتركة (يتم تحديثها في حالة داداب) بواسطة **المفوضية** والبرنامج والوكالات المشاركة بمواعيد محددة لإنجاز العمل مع بيان الآتي، ضمن أشياء أخرى:

(أ) توصيل وتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية لمدة الاثنى عشر شهرا القادمة.

(ب) مجموعة من مؤشرات الرصد، تقسيم العمل للالتزام بهذه، وصيغه للإبلاغ،

(ج) مصفوفة تشمل أنشطة الوكالات داخل المخيم،

(د) تحديد الأولويات لبعض الأنشطة دون غيرها حتى لا تؤثر أي تخفيضات مالية على النمط المحدد مسبقا،

(ه) بناء استراتيجية بالنظر إلى عدة سيناريوهات. وتشمل هذه، ضمن أشياء أخرى، التخطيط لحالات الطوارئ في حالة حدوث تغييرات رئيسية في إعداد اللاجئين ويشمل ذلك التدفقات الكبرى، عمليات إعادة التوطين كبيرة الحجم التي تنظم من خلال **المفوضية**، إغلاق المخيمات لأسباب أمنية وبسبب مرسوم حكومي، التخفيض القسري للموارد بواسطة المانحين، وجود تحول في أساليب الدعم الغذائي نحو قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي وتخفيض في الحصة العامة.

٧٨- تعد خطة العمل المشتركة مع التركيز على النتائج المتوقعة والأدوار التي تقوم بها كل وكالة. ويتم التفاوض حولها وإعادة صياغتها كل اثني عشر شهرا.

٧٩- وعلى البرنامج مراجعة مقدرات موظفي المخيم على وجه الخصوص فيما يختص بالأعداد والتدريب والأقدمية حتى يمكن مقابلة متطلبات مذكرة التفاهم على الوجه الأكمل. كما يوصى بأن تقوم **المفوضية** والبرنامج على وجه السرعة، ومن خلال خطة العمل المشترك على نحو ثنائي، بمراجعة مسئوليات كل وكالة على مستوى الحقل، وضمان أن هذه المراجعة تنعكس على توصيف العمل وتخصيص المركبات وما شابهها.